PRESS CLIPPING SHEET

PUBLICATION:	**Al Alam Al Youm**
DATE:	**25-February-2016**
COUNTRY:	**Egypt**
CIRCULATION:	**51,000**
TITLE :	**Drug shortage threatens patients…and the Drug Division calls for re-pricing**
PAGE:	**03**
ARTICLE TYPE:	**Drug_Realted News**
REPORTER:	**Fisal Abdel A'aty – Shereen Mohamed**

بسبب ارتفاع سعر الدولار وثبات التسعيرة

نقص الأدوية يهدد المرضى.. والشعبة تطالب بإعادة التسعير

عبد المقصود : تطبيق التامين الشامل الحل الأمثل للمنظومة

■ كتب – فيصل عبدالعاطى

انتقد أصحاب الصيدليات بالغرف التجارية السياسة الحكومية حاليا فى التعامل مع قطاع الأدوية فيما يتعلق بتثبيت الأسعار منذ سنوات طويلة فى ظل الارتفاع الرهيب فى سعر الدولار وزيادة التضخم مشيرين الى نقص بعض الادوية المهمة حاليا والتى لها تاثير سلبى على حياة المرضى.

وكشف الدكتور عادل عبدالمقصود رئيس شعبة أصحاب الصيدليات بغرفة القاهرة أن هناك بعض الادوية خاصة مشتقات الدم التى ليس لها بدائل اخرى، بها نقص أو تتواجد فى السوق بأقل من الاحتياج الفعلى وهذا يعتبر مشابة قنبلة موقوته للمريض التى يحتاجها والدليل على ذلك «حقنة anti RH» التى لا غنى عنها للسيدات الحوامل اثناء عملية الولادة فى حالة احتياجها لأن هذا يعنى فقدانها للمولود وعدم انجابها مرة اخرى بجانب نقص الهرمونات التى تساعد السيدات على الحمل لانها لم تتمكن من هذا بشكل طبيعى وعدم توافرها سيجرمها من الإنجاب مطالبا الدولة ان تضع فى الاعتبار ان اى ارتفاع فى سعر العملة عن تاريخ تسعير الدواء بنسبة اقصاها 15٪ يجد اقصى لابد ان يعاد تسعيرته مرة اخرى لتجنب توافر هذه السلعة منتقدا معرفة المسئولين لحجم المشكلة أو تلقيهم بيانات غير صحيحة ولا يتم حل المشكلة مطالبا المسئولين بمتابعة الوارد والمستهلك والارصدة والاعتماد على بيانات من اهل الخبرة الملامسين لارض الواقع لتجنب اى عجز مستقبلا.

وقال عبد المقصود إن الأدوية من ضمن الثلاثة قطاعات المسعرة من قبل الدولة «الأدوية و البنزين والخبز» وان رؤية المسئولين فى ثبات سعر الدواء على أنه المكلف الوحيد لصحة المواطن المصرى خاطئة ونظرة غير موضوعية لان دراسات الجدوى تؤكد أن الدواء يمثل 36٪ من المنظومة الصحية مما يعنى ان هناك أطباء ومستشفيات ومعامل وأشعة وتحاليا وما شابه ذلك مشيرا الى عدم قدرة الحكومة على تثبيت اسعار باقى هذه المنظومة حيث ارتفعت فواتير الكشف الطبى للأطباء بشكل رهيب حتى إن وصل حد التجاوز فى هذا الشأن الى ان احد الاطباء يعلق لافتة داخل عيادته بقيمة الكشف الطبى طبقا لجنسية المريض حيث يقسمها 500 دولار للأمريكى و500 يورو للأوروبى 500 ريال للسعودى و500 دينار للكويتى و500 جنيه للمصرى دون ان يجرؤ احد ان يحاسبه على هذا الجشع لافتا الى ان قطاع الدواء استثمارى ولا تدعمة الدولة نهائيا ونستورد المواد الخام لاننا بلد غير منتجه للمواد الخام والتكلفة تترنح طبقا لسعر صرف العملات الاجنبية مقابل الجنيه المصرى مما أدى الى عدم وجود توازن مالى بين المدخلات «التكلفة الفعلية للمنتج والمخرجات» سعر البيع النهائى للمنتج، مشيرا الى ان الحل الامثل لهذه المنظومة التطبيق الصحيح للتامين الصحى الشامل فى مصر حتى يكون هناك دواء يناسب دخل المجتمع المصرى ودواء يسمح بربح مناسب للمستثمر خاصة ان تدنى الأسعار وضع البلد فى موقف لا تحسد عليه وهو ضياع الحجم الطبيعى للتصدير حيث ان القواعد العامة على مستوى العالم تشير الى ان يصدر الصنف بسعر البيع فى بلد المنشأ لان تسعيرة نفس الدواء فى الخارج بأضاف بيعه فى مصر مطالبا بإعادة النظر فى تسعيرة الدواء حتى تتمكن الشركات من الإنتاج وعدم وجود نقص سلعى بالسوق المحلى.

وأكد رئيس الشعبة أن استمرار الوضع كما هو عليه حاليا سيؤثر على المستثمرين سواء الاجانب او المحليين مدللا على ذلك بالخسائر التى تظهر بشركات قطاع الاعمال سنويا ويتم الإعلان عنها من الجهات الرسمية المعنية بذلك مشيرا الى ان جميع الاطراف تتحمل المسئولية فى تصحيح المنظومة.

..و«المركزى» للبنوك: الدواء أولوية

■ كتبت – شيرين محمد

طالب البنك المركزى البنوك بضرورة توفير الدولار للعملاء من شركات الادوية ومستوردى الامصال، وذلك لتلبية احتياجات هذه الشركات، وأكد فى تعليماته للمصارف ان الادوية تقع على راس الأولويات التى يجب ان توفر لها البنوك النقد الاجنبى. وكان البنك المركزى قد طلب من المصارف حصراً بقوائم العملاء من الشركات ومستوردى الادوية والاغذية وذلك للتأكيد على إعطاء هذا القطاع أولوية قصوى فى توفير الدولار. وأكد عمرو سيف مسئول قطاع الخزانة باحد البنوك ان المصارف تعمل على توفير الدولار وفقاً لضوابط البنك المركزى والاولويات التى يحددها والتى تضع السلع الاساسية والاستراتيجية والادوية فى المقام الاول فى توفير الدولار.